-وقد أدت زيادة النفقات العسكرية بعد حرب ١٩٧٣ ، فضلا عن آثار التضخم المالي العالمي الى زيادة اضطراب ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، رغم اعتماده شبه الكامل على الهبات والمساعدات الامريكية ، ونقص احتياطي العملة الصعبة بصورة كبيرة ، الامر الذي دفع الحكومة الاسرائيلية في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ الى اقرار خطة تقشف اقتصادي شديد تضمنت خفض سعر الليرة ورفع أسعار السلع الكمالية وتقييد الائتمان ، وذلك لزيادة الصادرات وتقليل الاستهلاك وتوفير العملة الصعبة بعد ان ارتفعت نفقات استيراد الاسلحة من حوالي ٧٠٠ مليون دولار سنويا قبل حرب ١٩٧٣ الى ٢٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، وبعد ان زادت نفقات استيراد المواد الغذائية من ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٧٠٠ مليون دولار(١٢)، عام ١٩٧٥ الخ .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للاقتصاد الاسرائيلي ان يعتمد على موارده المحلية في تمويل نفقات التسلح والدفاع الباهظة في جميع مراحل الصراع العربي — الاسرائيلي وخاصة في المرحلة التي اعقبت حرب ١٩٧٣ ، بدون المساعدات المالية الخارجية التي تأتي اليه من الولايات المتحدة بصفة أساسية .

وكذلك الامر بالنسبة لمصر وسوريا اللتين لم يكن من المستطاع لهما اقتصاديا وماليا اعادة بناء قوتهما العسكرية عقب حرب ١٩٦٧ ، (وكذلك خلال حرب الاستنزاف بالنسبة لمصر عامي ٦٩ و١٩٧٠) وتعويض خسائرهم في الاسلحة والعتاد وتدعيم قوتهما وتطويرها بعد حرب ١٩٧٣ ، بدون المساعدات العسكرية السوفييتية ، ولكن المساعدات العسكرية والمالية الامريكية لاسرائيل تعد أكثر كثافة وتركيزا بالقياس لعدد السكان لدى الطرفين وارتفاع تكاليف الدفاع بالنسبة للفرد الواحد ، فضلا عن أن كفاءة الادارة الاقتصادية وسرعة استيعاب العتاد والسلاح الحديث في اسرائيل (نتيجة للظروف التي تعرضنا لها بالنسبة لعنصر القوة البشرية) تتيح لها تحقيق مردود أكبر من وراء هذه المساعدات في وقت اقصر من الوقت الذي تحتاجه مصر او سوريا لتحقيق المردود نفسه من وراء المساعدات العسكرية والاقتصادية السوفييتية .

كما أن اضطرار كل من مصر وسوريا الاحتفاظ بقوات عاملة كبيرة ضمن أسلحتها البرية والجوية والبحرية (نظرا لعدم كفاءة نظام الاحتياطي من حيث سرعة استدعائه والمحافظة على ارتفاع مستوى تدريبه ومن ثم صعوبة حشده واستخدامه بفاعلية في زمن قصير) بلغت نحو ٢٩٨ الف رجل عام ١٩٧٣ في مصر وحوالي ١٣٢ الف رجل في سوريا في العام نفسه مقابل نحو ١١٥ الف رجل في القوات المسلحة الاسرائيلية العاملة، كان يتيح دائما لاسرائيل القدرة على انفاق نسبة أكبر من ميزانيتها العسكرية على الاسلحة والعتاد من تلك التي تنفقها مصر وسوريا عليهما بالقياس لنسبة الانفاق على الافراد ، الامر الذي ساعد اسرائيل على زيادة القوة النارية لاسلحتها والقدرة الحركية لقواتها ومستوى أعلى من التدريب سواء للقوات العاملة او الاحتياطية .

ولا شك ان الدعم المالي المقدم من دول النفط العربي لمصر وسوريا قبل وبعد حرب ١٩٧٣ قد لعب دورا في دعم القدرات الاقتصادية والعسكرية للدولتين (غير معروف بدقة ارقام هذا الدعم) ولكن هذا الدعم كان سيؤتي ثمارا أفضل فيما لو كانت نسبته في ميزانيتي الدولتين العسكرية اكبر خلال السنوات السابقة للحرب ، بل ان الرقم المالي لهذا الدعم الذي اعلن ضمن مقررات مؤتمر القمة العربي في الرباط والبالغ قدره مليار دولار لكل من مصر وسوريا خلال ميزانية ٧٤ — ١٩٧٥ لا يعد كافيا بالدرجة